

كان مفتوحا ومكسورا في المصراع
في كرم مكسور مع ان الهمزة في الاصل ليست مكسورة فاجاب بقوله فتح
اكتافا فحق الهمزة كرم بناء على الالف على الالف في قوله فان اي لا
اصلا تكسر ما كرم لكن لما اجتمعت الهمزتان في الكلام وحده حذفت منه همزة الالف
شبهت اخواته وان لم يلزم فيها اجتماع الهمزتين طردا للباب فلما اراد ان يبين
اللام حذفت حرف المضارعة واعاد الالف الهمزة المرفوضة وابقوا على
حركتها فقالوا الكرم فيجوز الهمزة فلا يكون الكرم من هذا القبيل الا في
ولما ذكر من بيان الماض والمضارع والامر مشروحا في المسائل المتقدمة عليها
فقال واعلم ان اي الشان اذا اجتمع تان مفتوحتان في اول مضارع باب
تفعل وتفاعل وتفعلا احدهما تاء المضارعة والاخر تاء التاني في
الماضي المشابهة او اللطوية فيجوز اثباتها اي اثبات التاء تكون الاصل
عند الحذف لان كل واحد منهما وضع لمعنى فلو حذفت احدهما اختلف المعنى
نحو تفتح وتفتحوا وتفتحوا بالثابتين ويجوز حذف احدهما اي احد
الثابتين واثبات الاخرى لان اجتماعهما يحصل الثقل فدفعه اما بالادغام
او بالحذف لا بسبب الماثل في التعذر لا بسبب الساكن فتبين الثاني فان
قلت لم تجلس همزة الوصل على تقديره الا تخلف ليتا في الابدان بها قلنا لان
المضارع لما مضارع اسم الفاعل في حرفه وسكونه وحركته منجزة منه
كما مع اسم الفاعل اوله لم يدخل عليه سماعا وفي التنزيل اي وقع فيه فانت
له تصدى اي تنفوض والاصل تصدى ونارا تلظى والاصل تنلظى ويضم
تضمير الملائكة والاصل تنزل واختلفوا في الحذف منها فذهب الصوريون
الى الحذف هو الثانية لان الالف حرف المضارعة وحذفها يحمل المعنى وان

انقل

النقل الماشاء منه وذهب الكوفيون الى ان الحذف هو الالف لانها لا تكتب
فهي اول الحذف لا يكتفون بتصدي وتلظى الثانية المذكورين فعل ما فعل
يكونان مما عني بصددهم لا تعلق له لا سلب ذلك لان ذلك كقولهم في الثانية
تصدي تصدي لا تخطاب في ثابت تعلقى تعلقى كونه مسندا الى ضمير
المؤنث وهي التاء واعلم ان الحذف اما يكون اذا كان الفعل سببا للفاعل
بقرينة الاشارة المذكورة فان كان سببا للمفعول لم يجز حذف احد الثانية
لان لو حذف الالف لا يستعمل لعلو بل لا يفتراق بينهما بالباء المشبهة ولو حذف
الثانية لا يستعمل مجهولا مضارعة من باب التعليل والمضارعة والفعلية وانما
ان الالف في احد الثانية يجوز انغام الثانية فيما بعد بها ان كانت
تأتي بمجرىه فيقال تذكرن وفي التنزيل ساقط عليك وظنوا بالاصل ساقط
احتمل الثانية في السمع وان حذفت احدهما اختلفت ذكرن في غير ادغام
التاوية فيما بعد لانها لو ادغمت لو ادغمت الواحيت الهمزة الوصل لا تدخل
على المضارع وتبقى فانما اتعمل صاد او طار او طاروا اي اذا وقع فاعل الفعل
احد حرفي الاطلاق قلت تارة اي تارة فاعلها لان حرفي الاطلاق مستقبل لتفصيل
الرفع اللسان الى المنك الالف والتاء مشغولة لتفصيل عدم الرفع فاعلم انما
في الصفة وجب القلب للرفع المسافات فان قلت بل ما ذكرت بلزم ان لا يجوز القلب
لكننا فاقنا بينها قلنا نعم الا ان بينها مناسبة من وجه اخر من المقاربة فيخرج لان
مخرجها من بين طرفي اللسان فاصول الثانية والماثل في التاء مع قرينة ضميرها
لذهاب الاطلاق فتقول في الفعل من الالف اصطلح اصلا اصله قلبت التاء طرف
لقرينة ضميرها في الفعل من الضرب اصطلح اصلا اصله تاء في الفعل من الضرب
اصلا اصله تاء في الفعل من الضرب اصطلح اصلا اصله تاء في الفعل من الضرب
اصطلح اصلا في فعل من الضرب اصطلح اصلا اصله تاء في الفعل من الضرب
بقية الجملة لها وبالادغام كما هو التعليل والثالث اصله بالفاء والجملة بقية الجملة

195